في لقاء سياسي نظمته اللجنة الوطنية للمرأة

المطالبة بتعديلات قانونية فورية لتطبيق المبادرة الوطنية (الكوتا)

صنعاء/سلطان قطران-عبد الواحد الضراب :

عقدت اللجنة الوطنية للمرأة لقاءً سياسيا بقيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية النسائية وشخصيات نسائية اجتماعية وثقافية وإعلامية وذلك بشأن إشراك النساء في الانتخابات النيابية القادمة كمرشحات وبهدف زيادة مشاركتهن السياسية وإيصالهن إلى مراكز صنع القرار من خلال تطبيق نظام حصص « الكوتا »

وفي بداية اللقاء أكدت حورية مشهور – نائب رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة أن هذا اللقاء يهدف إلى تجسيد نظام حصص « الكوتا» وفقاً لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في ضوء (مشروع التعديل المقترح من اللجنة الوطنية للمرأة وتوجيهات فخامة الرئيس / علي عبدا للّه صالح – رئيس الجمهورية ،والخطة الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر (2006 2010-م) .

وأشادت المشهور بتجربة المؤتمر الشعبي العام في إشراك المرأة سياسيا ضمن إطاره التنظيمي وحصولها على امتيازات ديمقراطية مكنتها من صنع القرار داخل الحزب .

وأشارت فيما يتعلق بنظام الكوتا إلى أن المقصود هو الحصة النسبية المخصصة بنسبة 30 ٪ للمرأة في جميع المجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار.

وأوضحت نائب رئيسة اللجنة الوطنية أن هذا يستلزم توعية المرأة بحقوقها السياسية التي كفلها الدستور والقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية ، وكذا ترشيد الخطاب الديني لمناصرة مشاركة المرأة سياسياً لتفعيل مبادرة رئيس الجمهورية 15 ٪ كوتا للنساء في البرلمان.

وأفادت المشهور بأن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوطنية للمرأة في هذا المجال تمثلت في اقتراح مشروع التعديلات الدستورية في قانوني الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1999م وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م للتأصيل القانوني لنظام الحصص في هذين القوانين ورفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال تنفيذ برامج تعزيز قدرات المرشحات للمجالس المحلية والبرلمانية..فتح قنوات للحوار مع صانعي السياسات لرفع تمثيل النساء في كافة مواقع صنع القرار إلى جانب صياغة الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ومتابعة تنفيذها حيث وضعت الإستراتيجية قضية المشاركة السياسية كأحد محاورها وكذا متابعة اللجنة للسياسات الحكومية لإدماج محور المشاركة السياسية للمرأة في مكوناتها مثل (الخطة الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر 2006 – 2010م أهداف الألفية – البرنامج الاستثماري إضافة إلى تنفيذ العديد من الدراسات الخاصة بالمشاركة لسياسة المرأة وتنفيذ العديد من الندوات وورش العمل الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة وعقد لقاءات موسعة مع الأحزاب السياسية لدعم نظام الحصص (الكوتا) و التنسيق مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمشاركة السياسية للمرأة لإيجاد آلية موحدة لدعم الحصص.

ولفتت إلى أن تحسين إشراك المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار يتم عبر إصدار مصوغ قانوني لحماية ضمان مشاركة المرأة في مختلف مواقع السلطة وصنع القرار وان تعقد دورات تدريبية مكثفة للنساء المرشحات في الهيئات المنتخبة البرلمانية والمحلية والاستمرار في مواصلة الحوار والتنسيق مع مختلف الأطياف السياسية لتجسيد نظام الحصص (الكوتا) وتوعية الرجال والمجتمع بأهمية تقبل الأخر في مختلف المناصب القيادية ورفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة واعتبار ذلك قضية مرتبطة بالتنمية ، وكذا متابعة الأحزاب السياسية في مسألة التزامهم بزيادة ترشيح المرأة للانتخابات .

كما استعرض في اللقاء خطة المحور السياسي الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين – رئيس قسم الدائرة القانونية للجنة العليا للانتخابات سابقاً . الكوتا الدستورية والتي يكون فيها نص دستوري بتخصيص نسب للمرأة للترشيح وكوتا قانونية ينص عليها القانون الخاص بالأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الانتخابات في تخصيص كوتا معينة للمرأة إلى جانب الكوتا الطوعية التي تخضع لمزاج القيادات الحزبية والمتغيرات التي تؤثر في ترشيح الأحزاب للمرأة.

واشار إلى انه لم تتضح بعد رؤية تطوير النظام الانتخابي في اليمن ، وشدد على ضرورة أن يتم التعديل في قانون الأحزاب بتخصيص نص لكوتا ترشيح المرأة وعلى اللجنة العليا للانتخابات أن تستجيب لمرشحات تلك الأحزاب السياسية .

وبدورها أفادت فلوريا من المعهد الديموقرطي الوطني للشئون الدولية أن مبادرة فخامة الرئيس علي عبد اللّه صالح – رئيس الجمهورية 15 ٪ للنساء وجدت للمنافسة وبينت أن، الكوتا الطوعية للأحزاب تشترط في اللوائح الداخلية للأحزاب بينما الكوتا القانونية تتطلب قانوناً وطنياً سواء كانت تلك الكوتا بالترشيح أو كوتا مقاعد.

وقالت « أن كوتا الترشيح أفضل من كوتا المقاعد كونها تسهل التطبيق ولأنها تتطلب فقط تعديلاً في قانون الأحزاب السياسية، بينما كوتا المقاعد تتطلب تعديلاً في الدستور وتحتاج لاستفتاء عام.

وفي اللقاء دار حوار مستفيض ونقاش هام بين القيادات الحزبية النسوية وبعض النساء المشاركات ،وأكدت معظم المشاركات على القيام بتعديلات قانونية في قانون الانتخابات وقانون الأحزاب ويشمل إلزام الأحزاب برفض قوائم وطلبات الترشيح للأحزاب المقدمة لأي انتخابات لم يشمل فيها مشاركة النساء كمرشحات ، وتحديد الضمانات التي تقدمها اللجنة للمرأة فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية .

إلى ذلك أوضحت مسئولة الإدارة السياسية باللجنة هدى عون لـ»14أكتوبر» بأن النقاش دار حول كيفية إيجاد مداخل قانونية للمرأة للاستفادة من نسبة 15٪ من مقاعد البرلمان التي حددها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية .

وأشارت إلى أن اللجنة الوطنية للمرأة طالبت بضرورة تطبيق الكوتا الحزبية وترشيح الأحزاب للمرأة في كل دائرة عن كل حزب سواء الحزب الحاكم أو أحزاب اللقاء المشترك.

وأضافت أن النساء لا يطالبن بأكثر من 15٪ وأنهن مكتفيات بذلك حتى يتم تطبيقها وبعد ذلك تبدأ المطالبة برفع النسبة إلى أكثر من ذلك.

وأكدت عون رغبة النساء في الدخول إلى مجلس الشورى والذي يتم فيه تعيين 75٪ عن طريق الانتخابات و 25٪ عن طريق التعيين واعتبرتها فرصة كبيرة لتمثيل النساء في المجلس، كما أكدت الرغبة في الدخول إلى المجالس البلدية.

ولفتت إلى أن من أهم المعوقات التي تقف أمام المرأة في الترشيح هو عدم وعي النساء بالمنافذ القانونية التي تدخل عن طريقها إلى البرلمان أو مجالس البلدية وغيرها، بالإضافة إلى عدم وقوف الأحزاب وراء المرأة ودعمها للترشيح والوصول إلى البرلمان.

مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

المؤسسة تعتزم تنفيذ مشروع 325 ألف خط هاتفي

صنعاء /سبأ:

تعتزم المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية حسب خطتها للعام 2008 تنفيذ مشروع 325 الف خط هاتفي في 141 موقعا للهاتف الثابت وبسعة 264 ألف و 92 خط هاتفياً وادخال سنترالات جديدة بسعة 16 الفاً خطاً بنظام السنترالات العادية و 7000 خطاً بنظام شبكة الجيل القادم إن جي إن .

كما سيتم احلال سنترالات في 7 مواقعاً بسعات مقترحة بـ 180 الفاً و 256 بنظام إن جي إن واحلال وحدات هاتفية بنظام سي إس إي الفرنسية ووحدات هاتفية صينية في 23 موقعاً بسعة مقترحة 93الفاً و 624 بنظام شبكة الجيل القادم من خلال 3 سنترالات مركزية وتوسعة السنترالات القائمة في 100 موقعاً بسعة مقترحة 78 الفاً و 212 خطاً هاتفياً وتوسعة 97 موقعاً بسعة 113 الف و 100 خطاً هاتفياً للشبكة الرئيسية و 249 الفاً و 820 خطاً هاتفياً للشبكة الفرعية.

وتتضمن الخطة تحديث وتطوير جميع السنترالات القديمة القائمة نوع(CSED) بالإضافة إلى توسعة معظم السنترالات العاملة وتركيب سنترالات جديدة وذلك لغرض مواكبة شبكة الجيل القادم(NGN) وتلبية لزيادة الطلب للخدمة الهاتفية الثابتة ورفع نسبة الكثافة الهاتفية في معظم محافظات الجمهورية ، بالاضافة الى تركيب عدد (4) مواقع لسنترالات جديدة موزعة في بعض محافظات الجمهورية ، كما سيتم تحويل سنترالي العبور النقية وكذا سنترالات (TANDEM) إلى شبكة (NGN).

وحسب الخطة ستقوم المؤسسة بتطوير خدمات الاتصالات الريفية من خلال اختيار الأنظمة الملائمة للتضاريس الطبيعية التي تتواجد فيها تلك التجمعات السكانية حيث تتنوع الأنظمة العاملة بين كبائن تستخدم على مسارات كابلات الألياف البصرية وأخرى تعمل عبر الراديو(أنظمة النواقل الرقمية للمشتركين DLC)، بالإضافة إلى أنظمة تعمل لاسلكيا وتخدم المناطق الوعرة والجبلية والجزر(الهاتف اللاسلكي الثابت للمشتركين WLL يتم توزيعها في الشبكة كخلايا راديو متفرقة.

كما تستهدف الخطة تطوير وتوسعة شبكة التراسل من خلال تحسين أداء الشبكة الحالية إلى زيادة نسبة حمايتها ووضع الحلول المناسبة لمعالجة الاختناقات المتوقعة ضمن مسارات الشبكة الحالية وحماية ارتفاع حركة الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية المتنامية بشكل كبير وسريع على حد سواء والتي تعتمد بشكل كبير ورئيسي على سعة وتقنية أنظمة التراسل ومدى قدرتها على استيعاب التطور السريع في حركة الاتصالات ومعدل نقل البيانات والمعلومات.

وسيتم حسب الخطة استكمال توسيع وتطوير البنية التحتية للحلقات الرئيسية في بعض المحافظات وإنشاء الانظمة التراسلية الحقلية المستوى الثاني والتي تشكل انظمة الربط بين المحافظات، بالاضافة الى استكمال تركيب وتشغيل المشاريع الخاصة بالحلقات التراسلية في إطار المحافظات.

وفي ذات الصدد اوضح مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الدكتور علي ناجي نصاري أنه سيتم استكمال المرحلة الثانية لمدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف تهيئة البيئة المناسبة لتعميم تقنية المعلومات وخلق فرص عمل

فمن خلال العام الثالث من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006-2010) ستقوم المؤسسة بإنشاء الدور الاول لمركز تنمية المبدعين بمساحة 400 متر مربع والدور الثاني لمركز البحث والتطوير بمساحة 400 متر مربع".

وأضاف " ، كما ستقوم المؤسسة باعداد دراسة لانشاء مبنى برج جديد للشركات على ان يتم البحث عن مصادر تمويل له من جهات استثمارية أخرى، بالاضافة إلى استكمال مباني فرع المدينة بعدن وتجهيزها بالأثاث والتجهيزات اللازمة" .

وفيما يتعلق بمشروع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات اشار نصاري الى ان هذا المشروع يعتبر من المشاريع الهامة التي تهدف المؤسسة من خلاله تحقيق هدف الآتمتة لجميع الأعمال تحت شعار (مكتب بلا ورق) بدءاً بالمؤسسة العامة للاتصالات وفروعها المختلفة،اضافة الى توسعة وتطوير شبكة الانترنت وتراسل المعطيات في جميع محافظات الجمهورية وتهيئة الشبكة للربط مع الشبكة العاملة في الوزارات المختلفة للتكامل مع بعضها البعض وصولا الى الحكومة الالكترونية .

وأكد انه بحسب خطة المؤسسة العامة 2008 سيتم زيادة نقاط التواجد الحالي لخدمة الاتصال العادي (Dial Up) لشبكة الأنترنت وبسعة إجمالية (360) بورتاً موزعة على (3) مواقع ، وشراء (3) سيرفرات لزيادة السعبة التخزينية للاستضافة ، بالاضافة الى زيادة نقاط التواجد لخدمة سوبر يمن نت ADSL وبسعة إجمالية (180) مشتركاً موزعة على 3 مواقع .

كما سيتم زيادة المواقع الجديدة لشبكة تراسل المعطيات لـ 5 مواقع وبسعة (100 Port) لكل موقع ، وكذا زيادة سعات السنترالات العاملة لعدد (4) سنترالات وبسعة (288 Port) لكل سنترال وتطوير التقنية المستخدمة في الشبكة بتقنية (IP) وفيما يتعلق بالأنظمة والبرمجيات سيتم تطبيق عدد 7 أنظمة مختلفة وموزعة على بعض فروع المؤسسة المختلفة ، كما سيتم ربط المركز الرئيس فيما يخص شبكة المعلومات بمراكز المحافظات الرئيسية والذي بدوره يخدم اتصال الشبكات التي تم ربطها في المرحلة السابقة بفروعها بالمحافظات.

إعلان